المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بديل للمعايير المحاسبية الدولية

من منظور تبني الفكر المحاسبي الإسلامي

Sharia standards for Islamic financial institutions as an alternative to international accounting standards from the perspective of adopting Islamic accounting opinion

سميحة بوحفص

جامعة عباس لغرور – خنشلة

Bouhafs.samiha@yahoo.fr

سليم قط

جامعة عباس لغرور – خنشلة

prof09salim@gmail.com

Received: 29/09/2019 Accepted: 23/12/2019 Published: 25/12/2019

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المعايير المحاسبية الدولية وحتمية التحول نحو تطبيق معايير شرعية ذات طابع إسلامي، للإستفادة منها وتعميمها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI .

تم التوصل إلى أنه تم إصدار معايير شرعية مست كل من الجانب الشرعي، المحاسبي، المراجعة، الحوكمة وأخلاقيات العمل لتكون بذلك قد غطت أغلب الجوانب المهمة في التعاملات المالية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية، مما ساهم في جعلها بديلا ناجحا ذا طابع شرعي للمعايير المحاسبية الدولية على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الإسلامية؛ المعايير المحاسبية الدولية؛ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI ؛ المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

تصنيف JEL: M4، Z12.

Abstract:

This study aimed to shed light on international accounting standards and the necessity of a shift towards the application of Islamic standards, to be used and adopted by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions AAOIFI.

It was concluded that legal standards were issued for each of the Sharia, accounting, auditing, governance and business ethics to have covered most of the important aspects in the financial dealings of Islamic financial institutions, which contributed to making them a successful alternative to international accounting standards within both of Islamic and traditional institutions.

Keywords: Islamic Accounting; International Accounting Standards; Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions AAOIFI; Sharia standards for Islamic financial institutions.

Jel Classification Codes: M4, Z12.

*المؤلف المرسل: سميحة بوحفص، الإيميل المهني:bouhafs.samiha@univ-khenchela.dz

1. مقدمة:

تعد الإختلافات التي مست الجانب المحاسبي نتيجة التباين في الأفكار، القوانين والمعتقدات سواء كانت سياسية، ثقافية، إقتصادية أو إجتماعية هي المسبب الرئيسي في الحاجة نحو تبني فكر محاسبي موحد من خلال تطبيق نفس المبادئ، الاسس والفرضيات على الممارسات المحاسبية داخل المؤسسات بإختلاف نشاطها، موقعها أو حجمها، إلا أن تطبيق هذه الفكرة يعد من المستحيلات، كونه لا يوجد أي جانب مما سبق ذكره يرقى إلى وضع قاعدة متينة لتسهيل هذه المهمة، لذا تم اللجوء إلى تبني إفتراض التوافق المحاسبي سعيا من الجمعيات والمنظمات المحاسبية الدولية نحو تقليل الفروق الموجودة على المستوى المحاسبي الدولي، ومن أبرز الأدوات التي تم الإعتماد عليها إصدار معايير محاسبية دولية.

إعتبرت هذه المعايير نقطة تحول بارزة في على الصعيد المحاسبي الدولي، نظرا للإقبال على تطبيقها خاصة من قبل الدول الأعضاء في اللجنة المصدرة لهذه المعايير، والتي تعتبر من الدول الرائدة في الجانب الإقتصادي مثل برطانيا، فرنسا، أمريكا، اليابان وغيرها من الدول الاخرى بالإضافة إلى بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية، مصر والعراق.

تخدم المعايير المحاسبية الدولية كافة المؤسسات بإختلاف أنشطتها سواء كانت إقتصادية، تجارية، خدماتية أو مالية، فهي عبارة عن مجموعة من النقاط التي يمكن من خلالها تحديد المنحى الصحيح لمعالجة مشكلة مطروحة وفق نفس المبادئ وعلى نفس الخط، بغض النظر عن التوجهات السياسية، الثقافية أو الدينية.

1.1. إشكالية الدرسة:

تعد المؤسسات المالية أحد أبرز الجهات التي تم التركيز عليها في إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية، إلا أن ظهور المؤسسات المالية ذات الطابع الإسلامي من منطلق تطبيق الشريعة الإسلامية في تعاملاتها المالية، واجهت العديد من المعوقات في تطبيق هذه المعايير، منه سعت نحو إصدار معايير شرعية تخدم تعاملاتها، من هذا المنطلق برزت إشكالية دراستنا هذه من خلال طرح التساؤل التالي:

هل المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بديل حتمي للمعايير المحاسبية الدولية من منطلق تبني الفكر المحاسبي الإسلامي؟

2.1. أهداف الدرسة:

تجلت أهداف الدراسة من خلال النقاط التالية:

- التعرف على المحاسبة كفكر من المنظور الاسلامي؛
- التعرف على المعايير المحاسبية الدولية والضرورة التي استدعت الإنتقال إلى إصدار معايير شرعية للمؤسسات المالية الاسلامية.

3.1. أهمية الدراسة:

الحاجة إلى إبراز أهمية تطور الفكر المحاسبي المعاصر من المنظور التقليدي إلى التوجه الإسلامي نحو تبني المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات المالية الإسلامية بعد إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإظافة إلى عدم وجود بحوث ودراسات إختصت بموضوع المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية في الجزائر.

4.1. منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة والإحاطة بمختلف جوانها تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الإستعانة بمختلف الوسائل الممكن للتحرير ممتلة في المؤلفات، مقالات ومواقع إلكترونية وغيرها، من أجل عرض وتحليل المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية و إبراز أهمية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في اصدار المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية.

2. المحاسبة في الفكر الإسلامي

تعد المحاسبة من أقدم الممارسات المعتمدة في الأنشطة التجارية، كونها المحدد الأساسي لنتيجة هذه الأنشطة، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن المحاسبة علم وفن بحت خالي من أي إنتماء ديني، فهي تعتمد بالدرجة الأولى على توجه مستخديمها، إلا أن التطورات التي إقترنت بالفكر المحاسبي المعاصر أرجحت ضرورة أن تكون للمحاسبة مرجعية إسلامية، وفي إطار هذه الدراسة سنحاول التطرق إلى التوجه المحاسبي من المنظور الإسلامي وفق التالي:

2.1. مكانة المحاسبة في الحضارة الإسلامية

جل كتب تطور النظام المحاسبي عبر الحضارات أغفلو أكثر من 700 سنة دامت فيها الحضارة الإسلامية، فلم يتم الإشارة من قريب أو بعيد لأثرها في تطوير المحاسبة أو حتى التبادل التجاري والتوثيق والتسجيل إلى في الآونة الأخيرة، وللإنصاف، فإن إنطلاقة البحث الجدي في دور الحضارة الإسلامية في بناء وتطوير النظام المحاسبي وعلى الأخص أساسيات ومبادئ نظام القيد المزدوج بدأت جميعا في منتصف الستينيات الملادية من القرن العشرين، ويمكن تلخيص هذه الأبحاث تدريجيا كما يلي: (عبد الرحمن ب.، 2009، الصفحات 141-138)

- بدأت أطروحة إرجاع أساسيات القيد المزدوج إلى الحضارة الإسلامية بعد كتابات Littelton عام 1956م حيث أسس بشكل جلي لإعتقاده أن توافر عوامل بيئية في المدن الإسلامية تعطي مؤشرا إلى إستخدام المسلمين لقيد المزدوج قبل أن يتم إستخدامه في المدن الإطالية.
- عزز Lieber عام 1968 م أطروحة Littleton أن التجار الإيطاليين حصلوا على أسلوب تسجيل المعاملات المالية من قبل زملائهم التجار المسلمين.
- فحص Nigam Lall عام 1986م نظام تسجيل المعاملات المالية في بعض المدن الهندية، التي تشير إلى إستقاء نظامها من المدن الإسلامية، حيث وجد نظاما محاسبيا أكثر دقة وتنظيما مما كان متوفرا في المدن الإيطالية وعما كتب في كتاب لوكا 1494 م.
- قدم Albaraiki عام 1990 م إعتمادا على أطروحات Parker & Littleton أو دراسة ميدانية عن أساسيات وجذور القيد المزدوج في بعض المدن الإسلامية لتسجيل ربع الزكاة للفترة من القرن التاسع إلى الثاني عشر ميلادي.
- وصف Hamid And Others عام 1993 م في دراسة ميدانية بشيء من التفصيل إجراءات تسجيل الزكاة في بيت المال في القرن العاشر ميلادي، ولقد توصلوا إلى أن محيط الأعمال والتسجيل كان ملائما لتطبيق نظرية القيد المزدوج.
- بحث Solas And Others عام 1994 أثر الحضارة الإسلامية في بناء نظرية القيد المزدوج، لقد هدفت الدراسة بشكل عام إلى فحص النظام المحاسبي المطبق في بعض المدن الإيرانية والشرق الاوسط للفترة الممتدة من عام 1220 م إلى عام 1350 م.
- أضفى Parker عام 2000 وهو من علماء تاريخ المحاسبة البارزين مزيدا من الضوء على أطروحة Littleton، حيث أشار إلى أن الوسطاء الهنود كان لهم دور مهم وبارز في نقل الأفكار المالية والتجارية في البلدان الإسلامية إلى المدن الإطالية.
- إنطلق عمر أبو زيد في دراستين عامي 2000 م و2004 م في التوسع في البحث في أثر العلماء المسلمين لإرساء قواعد القيد المزدوج، حيث إستنبط من الدراسات السابقة فرضية إعتماد كتاب لوكا "فصل في القيد المزدوج"، ولقد أثبت في بحثيه إلى توافر عوامل عدة على وجود ما يؤيد هذه الفكرة دون أن يثبتها بشكل قاطع.
- وأخيرا إنتقد Nobes عام 2001م نظرية أبو زيد وتحليلاته، حيث اشار إلى أنه لم يقدم دليلا ماديا على تأثير الحضارة الإسلامية على كتابات لوكا أو حتى التطبيقات في المدن الإيطالية قبل هذا الكتاب.

هذه الدراسات وغيرها تفتقر بالدرجة الأولى إلى الحجة الثبوتية الممثلة في وثائق التعاملات المالية في الحضارة الإسلامية، إلا أنها لا تنفى بالضرورة قيمة هذه الحقبة الزمنية في توفير قدر كبير من الأسس العلمية في مجالات متعددة مثل الهندسة والجبر التي لاتزال قائمة إلى يومنا هذا.

2.2 . تعريف المحاسبة الإسلامية

إن محاولة إعطاء تعريف موحد للمحاسبة من منطلق أنها علم أو فن يعد أمرا جد صعب، ففي العصور القديمة كانت المحاسبة مجرد فن لعد وترتيب وتسجيل المعاملات التجارية، بغرض تحديد ناتجها، أما الإهتمام بالمحاسبة كعلم بدأ منذ عام 1494م عندما نشر لوكا باشيولي كتاب الجبر ضمنه فصلا عن القيد المزدوج (محمود، 2002، صفحة 21) ، ومن هذا المنطلق لا يمكن أن نلغي أهمية كلا الجانبين المحددين لمفهوم المحاسبية فهي فن يعتمد على مهارة وقدرة المحاسب على التعامل مع العمليات المالية التي توضع أمامه، كما جاء تعريف قدمه المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين عام 1941م عرفت المحاسبة بأنها: "الفن المتعلق بتسجيل وتبويب و تلخيص المعاملات و الأحداث ذات الطابع المالي بأسلوب ذي دلالة و بصورة نقدية و من ثم تفسير النتائج (خالد، 2015، صفحة 5)،وعلم في الضوابط القانونية، الإقتصادية والعلمية المنظمة لممارسات هذا الفن.

في حين عرف مجلس مبادئ المحاسبة عام 1970 م المحاسبةبأنها: "نشاط خدمي، دوره تقديم معلومات كمية ذات طبيعة مالية عن الوحدات الإقتصادية، من أجل الإختيار بين البدائل المتاحة وإتخاذ القرارات الإقتصادية. (وآخرون، 2009، صفحة 31)

كما عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية المحاسبة بأنها: "عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الإقتصادية ليتمكن المستفيدون منها من التصرف في ظل رؤية واضحة." (خالد، 2015، صفحة 5)

في حين عرف أبرز العلماء المسلمين "الغزالي" المحاسبة بأنها: "أن ينظر في رأس المال والربح والخسران لتبين له الزيادة من النقصان." (سامر، 2004، صفحة 35)

وكتعريف أشمل يمكن القول أن المحاسبة هي: "فن التعامل مع المعاملات والأحداث المالية للهيئات، الأفراد والمؤسسات الإقتصادية أو العمومية، من منطلق تطبيق العلم المبني على أسس، مبادئ وضوابط قانونية من شأنها أن تحدد هذه الممارسات."

نتيجة للنمو والتطور السريع للتمويل الإسلامي، بدأ مصطلح المحاسبة الإسلامية في الحصول على الإهتمام والصدى في العديد من المناقشات، إذ ركزت أغلب الأبحاث في مجال المحاسبة الإسلامية في التسعينيات على تطوير هدف المحاسبة الإسلامية ومراجعة وتعديل مفاهيم المحاسبة التقليدية من وجهة نظر إسلامية، نظرا لان المحاسبة يجب أن تضمن للمستخدمين أن العمل المراد قياسه يتوافق مع الشريعة الإسلامية. (Suand، 2019، صفحة 247)

كتعريف للمحاسبة الإسلامية يمكن القول بأنها: "العملية المحاسبية التي توفر المعلومات المناسبة لأصحاب المصلحة في المؤسسة، والتي ستمكنهم من التأكد أن المؤسسة تعمل ضمن حدود الشريعة الإسلامية وملتزمة بها، لتحقيق أهدافها الإجتماعية والإقتصادية. وتستند المحاسبة الإسلامية على ثلاث مبادئ عامة وهي: (1) المساءلة، (2) العدالة و (3) الحقيقة." (Abdullah، 2018، صفحة 245)

بالتالي فالمرجع الأساسي للمحاسبة الإسلامية هو تطبيق القانون الشرعي الذي يحضر الدخل العائد من الفائدة أو الربا أو المقامرة، لذا فإن جزءا مما تفعله المحاسبة الإسلامية هو المساعدة في تفادي الضرر بالمؤسسات أثناء تحقيق أرباحها وضمان التوزيع العادل للدخل والثروة، ليس فقط بين المساهمين في المؤسسة ولكن تشمل المجتمع بشكل عام. (Halim، 2017، صفحة 34)

3.2 . أهداف المحاسبة الإسلامية

من خلال التعاريف السابقة يمكن حصر أهداف المحاسبة بصفة عامة فيما يلي: (BERMARD و CHRISTIAN، 2001، صفحة 34)

2. 3. 1. وسيلة إثبات: من الطبيعي أن تشكل وسيلة إثبات في عالم الأعمال، حيث استخدمها التجار منذ القدم لتحديد حقوقهم و ديونهم مع القدرة على إثبات ذلك.

2. 3. 2. وسيلة مراقبة: تقدم المحاسبة معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة و عن نتيجة نشاطها في فترة معينة، فهي توفر القاعدة التي يتم على أساسها مراقبة تقسيم الثروات كحصص المساهمين والإشتراكات و مراقبة الوعاء الضريبي، و منه فهي أداة للمراقبة القانونية و الجبائية و أداة للضبط الإجتماعي.

2. 3. 3. تساعد على إتخاذ القرار: تساعد المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات سواء في المؤسسة أو للمتعاملين الخارجيين.

2. 3. 4. تساعد على التقييم الاقتصادي والمالي: تسمح المعلومات المحاسبية المعالجة بطريقة مناسبة بتقييم الكفاءات والمخاطر الاقتصادية و المالية و التقييم المالي للمؤسسة.

2. 3. 5. تلبي إحتياجات الإحصاء والمحاسبة الوطنية: تشكل المحاسبة مصدرا مميزا للمعلومات الأولية للإحصائيين والمحاسبين المكلفين بإعداد التقديرات المتعلقة بالاقتصاد الكمي.

2. 3. 6. تحقيق الثقة وتفضيل الحوار الإجتماعي: تقوم المحاسبة بوظيفة إجتماعية و ذلك من خلال توفير الثقة في علاقات العمل بين المتعاملين الاقتصاديين.

بالإضافة إلى الأهداف السابقة هناك جملة من الأهداف النابعة من الإسلام ولم يرد لها ذكر في الفكر المحاسبي المعاصر وتشمل ما يلي: (براهمي، 2017، الصفحات 241-237)

توفير معلومات عن مدى إلتزام المؤسسة بمبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها في عملياتها ومعاملاتها وتوثيق هذا الإلتزام.

- توفير معلومات تساعد على قياس صافي دخل المؤسسة ومن ثم قياس الزكاة الواجبة في أموالها: حيث يجوز أن تقوم المؤسسة بإخراجها نيابة عن اصحاب الأموال، تسهيلا لهم وتيسيرا على ولي الأمر في جبايتها.
- توفير معلومات تساعد في فصل الكسب غير المشروع والمشتبه فيه في حالة –حدوثه وذلك للتخلص منه بصرفه في وجوه الخير، وعدم خلطه مع الأموال الأخرى،- وعدم توزيعه على المتعاملين، وهذا الهدف إحتمالي أو ثانوي، لأن الأصل في نشاط المؤسسة في إقتصاد إسلامي، وعدم الكسب الحرام، ولكن قد يحدث هذا لأسباب خارجة عن إرادة المؤسسة، كن يكون عمليا في مجتمع لا يطبق الشريعة الإسلامية، وقد يحدث نتيجة إجتهاد خاطئ من الإدارة أو جهل من بعض العاملين.
- توفير معلومات عن مدى إسهام الوحدة المحاسبية في الجمعيات الخيرية، وصناديق القرض الحسن للمحتاجين، وفي تنمية المجتمع المسلم الذي تعمل فيه وغيره من المجتمعات المسلمة من خلال توفير فرص العمل والتدريب والإسهام في رفع الناتج.

3. المعايير المحاسبية

نتيجة للتطور الذي شهدته الإقتصاديات العالمية وإتساع رقعة أنشطتها، كان لا بد من وضع أسس ومبادئ موحدة لتحكم عملها خاصة في المجال المالي بصفة عامة والمحاسبي بصفة خاصة، وأبرز الأفكار التي إقترنت بهذا التطور ظهور ما يعرف بمصطلح المحاسبة الدولية التي كانت نتيجة للإنتقال من أساس التوحيد المحاسبي الدولي إلى التوافق المحاسبي الدولي من خلال تبني المعايير المحاسبية، هذه الأخيرة التي اعتبرت إنطلاقة هامة نحو وضع نظام محاسبي دولي.

وفيما يلي سنحاول إستعراض اهم محطات إصدار المعايير المحاسبية:

1.3. أسباب نشوء المعايير المحاسبية الدولية:

إن توسع فروع الشركات متعددة الجنسيات زاد في إنتقال حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي مما أدى إلى تطور الاقتصاد الدولي لاسيما في دخول الألفية الثالثة، وعليه تطور النظام المحاسبي ليعكس المتغيرات الاقتصادية الدولية وذلك بإنشاء معايير مهمة تعمل على المساهمة في تطوير الاقتصاد العالمي والعمل على تعميمها دوليا، ونتيجة لذلك تأسس الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC سنة 1977 على إثر إتفاق بين الجمعيات والمعاهد ولجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC، هذه الاخيرة بعد إعادة هيكلتها أصبحت تسمى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB سنة 2001 الذي يعتبر المسؤول الأول عن إصدار المعايير المحاسبية الدولية، والتي أصبحت تعرف بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (محمد ر.، 2016، الصفحات 13-12)

بدأ الإهتمام بالمحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة نتيجة العديد من الأسباب نذكر أهمها في النقاط التالية (مكيوي، 2011، الصفحات 6-5)

- الإختلافات الكبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية، أي الافتقار إلى لغة محاسبية تلقى قبولاً داخلياً ودولياً: مثلاً إختلافات في تحديد مفهوم الأصول أو المصروفات أو الخسارة، الأمر الذي أدى إلى إعداد ميزانيات وقوائم دخل متناقضة البيانات وغير قابلة للتوحيد وعقد المقارنات وبالتالي تؤدي إلى قرارات خاطئة، وأحيانا وجود إختلافات كبيرة في شكل ومضمون القوائم المالية حتى في الدولة الواحدة؛
- ظهور المنظمات المحاسبية والدولية وعملية إشراكها في المحاسبة الدولية، حيث تضافرت جهود المنظمات الثلاث لجنة المعايير المحاسبية الدولية، مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة المالية البريطاني، فأثمرت في البدء معايير محاسبية وطنية متماثلة حددت مضامين المصطلحات والمفاهيم المحاسبية وكذلك القوائم المالية الدورية ذات الغرض العام (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة تغيرات حقوق المساهمين) وأشكال عرضها والحد الأدنى من الإفصاح المحاسبي اللازم؛
- تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية أدى إلى تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية التي زادت من توسع النشاط الاقتصادي بزيادة حركة رؤوس الأموال العالمية وبالتالي تطور الأسواق المالية العالمية الذي زاد معه الطلب على المعلومات المحاسبية والمالية من قبل المستثمرين؛
- تضاعف الإستثمارات بين مختلف الدول خلال الفترات السابقة وإحتمالية تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول؛
- العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية؛
- الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية.

2.3. مفهوم المعايير المحاسبية الدولية:

للتعمق أكثر في المعنى اللغوي للمعايير يعود أصل كلمة معيار إلى الكلمة للاتينية (Norma) والتي تعني أداة قياس مكونة من قطعتين متعامدتين تعطي الزاوية القائمة وتسمح بالقياس الهندسي، أما إصطلاحا فترادف إستعمال كلمة (Norme) مع مفهوم القاعدة، فالمعيار يمكن إعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لمعرفة الشيء وتحديد مميزاته بدقة، وتعددت وجهات النظر إتجاه تعريف المعيار فهناك من يرى أن المعيار عبارة عن أداة لترشيد التطبيق تحاول تضييق الفجوة بينه وبين الأساس النظري للمحاسبة، وهناك من يعرف المعيار على أنه بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية محاسبية رسمية أو مهنية يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال أو تحديد أسلوب القياس أو العرض أو التوصيل المناسبة، ويرى ليتلتون (Littleton) أن المعيار المحاسبي هو أساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم ويستخدم كأداة للمقارنة. (حلس، 2001، صفحة 35)

في حين تعرف المعايير محاسبيا بأنها "نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات. (حسين و مأمون، 2008، صفحة 103)

بالتالي فالمعايير المحاسبية هي قواعد يتم إعتمادها من طرف شركات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم، والعرض والإفصاح، هذه القواعد التي يتم الإتفاق عليها والتي تشمل المعايير المحاسبية تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها. (امين السيد، 2004، صفحة 371)

إنطلاقا مما سبق نستنتج أن المعايير المحاسبية تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها: (مداني، 2004، صفحة 134)

- قدرتها على تحقيق الإجماع خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبة الدولية (IASC) التي نتج عنها توسيع مجال الإستشارة وإعداد المعايير، لتشمل كل الأطراف المهتمة بها دون إهمال وجهات نظر الهيئات الوطنية المؤهلة؛
- قوتها التي إكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي ميز الممارسات المحاسبية حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير؛
- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميزها ليس ما تسمح به بل ما تمنعه؛
- غير إجبارية، لأنها لا تكتسب الصفة القانونية أو التنظيمية.

3.3. مجال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

يشمل مجال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الشركات الآتية: (زويتة، 2010، صفحة 6)

3.3. 1. الشركات المساهمة: تلزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية جميع الشركات المساهمة العامة التي يتم تداول أسهمها في هيئات أسواق المال (البورصات).

3.3. 2. الشركات غير المساهمة: تنصح شركات القطاع الخاص غير المساهمة أن تطبق المعايير لما ستحققه من منافع على المستوى الإداري الداخلي وفي تعاملها مع المؤسسات الوطنية والدولية.

3.3. 3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتجه مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إقرار معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تم إعدادها وإقرارها وتقديمها سنة 2007، وهي معايير مبسطة تركز على إحتياجات تلك المؤسسات.

4. تبني المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية كبديل للمعايير المحاسبية الدولية

تؤثر المعتقدات الدينية في النظم المحاسبية ويظهر هذا التأثير في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية التي تتماشى مع معتقدات المجتمعات، ففي المجتمعات الإسلامية نجد أنها تطبق بعض أنواع المعاملات الإسلامية من المرابحة، المضاربة والمشاركة وما يرتبط بهما من تسجيل محاسبي، كما ظهرت فروع للمحاسبة الاسلامية كفرع الزكاة والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. (رأفت، 2008، صفحة 17) ،

فتطور المؤسسات المالية الإسلامية لم يقتصر فقط على البلدان الإسلامية أو البلدان ذات الغالبية المسلمة فحسب، بل شمل أيضا البلدان التي يشكل المسلمون أقلية فيها، فقد أصبح يعتد به كظاهرة عالمية ترتكز في كل من ماليزيا، إندونيسيا، الولايات المتحدة، بريطانيا وشبه الجزيرة العربية، لذا كان لابد أن تصاحب هذه التطورات إعتماد المعايير المحاسبية لتنظيم إنشاء هذه المؤسسات والمساهمة في جودة معلوماتها المحاسبية، من أجل تسهيل وصول هذه المؤسسات إلى الأسواق العالمية. (ahmed و farhan، 2016، صفحة 2)

بالتالي برزت ضرورة التوجه نحو التوافق المحاسبي الاسلامي من منطلق تبني معايير محاسبية شرعية تخدم المؤسسات الإسلامية وخاصة المالية منها، وفيما يلي سنحاول التطرق لأهم النقاط المصاحبة لهذا الغرض:

4. 1. عوامل تطور الفكر المحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية

إن تطور الفكر المحاسبي رافق تطور المجتمع الإسلامي وإحتياجاته، فلا يمكن ممارسة المحاسبة بالشكل الصحيح، إلا إذا سبق ذلك تحديد القواعد والأفكار التي تحكمها، وبذلك تنبع أهمية الإطار الفكري المحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية بشكلها الحالي من عدة عوامل منها: (وسيم، 2015، الصفحات 19-18)

تميز هذا الإطار والذي يستمد أصوله الفكرية من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة لتطبيقات وآراء الفقهاء، وهناك من التطبيقات المحاسبية المعاصرة ما يخالف وما يتفق مع هذه الأصول.

- يعتبر الإطار الفكري بمثابة المرجعية النظرية للمحاسب ولمراجع الحسابات في المؤسسات المالية الإسلامية عند غياب المعايير.
- يعتبر الإطار الفكري الأساس الذي تبنى عليه المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية.
- إن إدراك الإطار الفكري من قبل مستخدمي المعلومات يساعدهم على فهم التقارير المالية الصادرة عن تلك المؤسسات.

4. 2. هيئة إصدار المعايير المحاسبية الشرعية

الهدف الرئيسي للمؤسسات المالية الإسلامية هو الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وكان لابد من توفير هيئة تنظيمية تشرف عليها كما هو معمول به في المؤسسات المالية العالمية الأخرى، لذا تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (AAOIFI) التي طورت عدة معايير شملت المحاسبة، التدقيق، الحوكمة والأخلاقيات التي تحتاجها المؤسسات المالية الإسلامية، من خلال إختبار الأهداف الموضوعة في الفكر المحاسبي المعاصر بمناهج الشريعة الإسلامية وفرزها بعد تحديد ماهو مقبول نتيجة تطابقه مع الشريعة وما هو مرفوض لعدم تطابقه. (Ibrahim Alkalia، 2017، صفحة 35)

وفيما يلي عرض موجز لنشأة هذه الهيئة وأبرز أهدافها ومصادر تمويلها:

4. 2. 1. نشأة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

بموجب إتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية **AAOIFI** بتاريخ 26 فيفري 1990 م في الجزائر، وقد تم تسجيل الهيئة في 27 مارس 1991 في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية لا تسعى للربح، وتهدف الهيئة إلى تطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ونشر ذلك الفكر وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث وغير ذلك من الوسائل، وإعداد وإصدار وتفسير ومراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة لتلك المؤسسات وذلك بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. (عبد الرحمن ا.، 2010)

تعمل الهيئة بشكل مستمر على تطوير معايير جديدة للمؤسسات المالية الدولية بإعتبارها عضو فعال في تنظيم أعمال المؤسسات الإسلامية، حيث تشجيعهم على تبني المعايير التي أشارت الدراسات والبحوث إلى أنها ذات فائدة كبيرة للمؤسسات المالية الإسلامية على المستوى الدولي، ولتادية مهامها على أكمل وجه تقوم هذه الهيئة بتمويل أنشطتها حاليا من عائدات: (amela، 2015، صفحة 3)

- الوقف؛
- الصندوق الخيري: تم تطويره من رسوم العضوية التي تدفعها المؤسسات المنظمة إلى الهيئة؛
- رسوم الإشتراك السنوية؛
- الهبآت؛
- التبرعات؛
- مصادر آخرى.

4. 2. 2. أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

في عام 1998 م تم إدخال تعديلات على النظام الأساسي للهيئة وشملت هذه التعديلات توسيع أهداف الهيئة، وقد نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي المعدل على أن **AAOIFI** تهدف في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى: (2017، الصفحات 23-24)

- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذات العلاقة بانشطة المؤسسات المالية الإسلامية؛
- نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاتها عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل؛
- إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية؛
- مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة؛
- إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والإستثمارية وأعمال التامين؛
- السعي لإستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والإستثمارية واعمال التامين، التي تصدرها الهيئة من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

4. 3. إصدارات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI وخصائصها المميزة

تتمثل إصدارات هذه الهيئة في المعايير الشرعية التي تم إعدادها، تعديلها ومراجعتها في مجالات عدة مثل المحاسبة، الحوكمة الأخلاقيات وغيرها، ومن هنا سنبين أهم هذه المعايير والمجالات التي شملتها بالإضافة إلى تحديد مراحل عملية إعداد، تطوير ومراجعة المعايير وفق التالي:

4. 3. 1. المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة AAOIFI

تركز هذه هيئة AAOIFI في إصداراتها على المؤسسات المالية الإسلامية، وفي سبيل تحقيق أهدافها قامت بإصدار عدة معايير تبلغ بمجموعها 94 معيارا وهي موزعة كما يلي: (رائد جميل، 2017، الصفحات 39-38)

4. 3. 1. 1. المعايير الشرعية: وتتكون حاليا من أربعة وخمسين 54 معيارا شرعيا، ومن أمثلتها:

- المرابحة للآمر بالشراء؛
- الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك؛
- السلم والسلم الموازي؛
- الإستصناع والإستصناع الموازي، .... إلخ؛

4. 3. 1. 2. معايير المحاسبة: وتتكون حاليا من سبعة وعشرين 27 معيارا محاسبيا، ومن أمثلتها:

- العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية؛
- حسابات الإستثمار، .... إلخ.

4. 3. 1. 3. معايير المراجعة: وتتكون حاليا من خمسة 5 معايير، وتشمل:

- هدف المراجعة ومبادئها؛
- تقرير المراجعة الخارجية؛
- فحص المراجع الخارجي؛
- مدى الإلتزام باحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، .... إلخ.

4. 3. 1. 4. معايير الحوكمة: وتتكون حاليا من ستة 65 معايير، وتشمل:

- الرقابة الشرعية؛
- الرقابة الشرعية الداخلية؛
- لجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية، .... إلخ.

4. 3. 1. 5. معايير أخلاقيات العمل: وتتكون من معيارين، وهما:

- ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- ميثاق أخلاقيات العاملين فيها.

4. 3. 2. خصائص المعايير المحاسبية الإسلامية: تتسم معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة AAOIFI بمجموعة من الخصائص التي ترفع الحجة عن المشككين بقدرتها على مكواكبة التطورات التي تحدث في علم المحاسبة المالية، حيث إن إلتزام المصارف الإسلامية بهذه المعايير يعطيها ميزات إضافية، ولا بد من تحقيقها، من أهم هذه الخصائص ما يلي: (حسين شحاتة، الصفحات 59-58)

4. 3. 2. 1. المشروعية: حيث أنها تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولا تتعارض معها.

4. 3. 2. 2. القيم: حيث تقوم على مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية.

4. 3. 2. 3. الموضوعية: حيث تعتمد على أدلة إثبات قوية، ولا يلجأ إلى التقدير الحكمي إلا إذا تعذر القياس الفعلي.

4. 3. 2. 4. الفطرة: حيث تتفق مع فطرة ما إتفقت عنه عقول البشرية الملتزمة بالشرع.

4. 3. 2. 5. المعاصرة: حيث تسمح بإستخدام أساليب التقنية المعاصرة في تنفيذ وأداء العمليات المحاسبية.

4. 3. 2. 6. المرونة: حيث تسمح بالإجتهاد في مجالات الإجتهاد الشخصي وهذا يعطيها الملاءمة لكل زمان ومكان.

4. 3. 2. 7. العالمية: من منظور عالمية الإسلام، وبالتالي عالمية الاسس والمفاهيم المستنبطة من مصارها.

4. 3. 3.عملية إعداد، تطوير، مراجعة المعايير الشرعية

قد تختلف المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الاسلامية نتيجة توافقها مع الشريعة الإسلامية عن ما تقدمه المؤسسات المالية التقليدية، لذلك أصبح تطوير معايير المحاسبة لإعداد التقارير المالية الإسلامية قضية مهمة، من أجل سد فجوة الإختلاف بين تقارير المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية، فقد أصبحت الحاجة إلى الصناعة المالية الإسلامية كبديل للصناعة المالية التقليدية أمرا مهما لبقاء المؤسسات المالية الإسلامية إستدعى بالضرورة إعداد معايير محاسبية إسلامية تتماشى مع المستجدات الراهنة. (Ibrahim Alkalia، 2017، صفحة 213)

إنطلاقا مما سبق فإن عملية إعداد، تطوير ومراجعة المعايير المعمول بها لابد أن تمر بجملة من الخطوات التالية: (httP//aaoifi.com/)

4. 3. 2. 1. الدراسة الأولية:

- تتناول الدراسة الاولية المعايير الجديدة التي سيتم تطويرها أو المعايير الحالية التي ستجري مراجعتها وذلك بناء على إقتراحات من المؤسسات العاملة في الصناعة المالية الإسلامية أو من الهيئة أو مجالسها؛
- تغطي الدراسة مسائل ذات طابع عام أو شامل، وتتصل بالمعايير المراد تطويرها أو مراجعتها؛
- تعرض للمناقشة على مجلسي المعايير (المجلس الشرعي و مجلس معايير المحاسبة واللجان التابعة لها.

4. 3. 2. 2. الورقة الإستشارية:

- تبين الورقة النقاط الأساسية المقترحة للمعيار الجديد أو التغيرات الجوهرية على المعيار الحالي؛
- تعرض على مجالس الهيئة ولجانها للمناقشة، بعد ذلك تعرض على الجهات العامة في الصناعة المالية الإسلامية لإبداء الراي والتعليق، وتتم مناقشتها في جلسة إستماع علنية؛
- تؤخذ آراء وتعليقات الجهات العاملة في الصناعة المالية الإسلامية بالإعتبار عند تطوير مسودة المعيار.

4. 3. 2. 3. مسودة المعيار:

- تتم صياغة مسودة المعيار كما المعيار النهائي (بالتنسيق والترتيب نفسه)؛
- يتم عرضها للمناقشة على مجالس المعايير ولجانها؛
- بعد ذلك، يتم عرضها على الجهات العاملة في الصناعة لإبداء الرأي والتعليق وتناقش في جلسات إستماع علنية؛
- تؤخذ آراء وتعليقات الجهات العامة في الصناعة المالية الإسلامية بالإعتبار عند تطوير المعيار النهائي.

4. 3. 2. 4. المعيار النهائي:

- يحضر المعيار للإصدار بصورة نهائية؛
- يعرض على مجالس المعايير ولجانها للمناقشة والإعتماد؛
- يصدر المعيار بعد إعتماده من قبل مجالس المعايير ويعتبر واجب التطبيق (ملزما) (ويؤخذ بالإعتبار تاريخ سريان المعيار إن وجد)؛

4. 3. 2. 5. إصدار المعيار:

- يعلن عن إعتماد المعيرا الجديد أو المعدل وإصداره في وسائل الإعلام والمنشورات المعنية بالصناعة المالية الإسلامية؛
- يضاف المعيار الجديد أو المعدل أيضا إلى مطبوعات المعايير الصادرة عن الهيئة.

4. 3. 2. 6. مراجعة المعيار:

- تكون كافة المعايير المصدرة عرضة للمراجعة والتعديل؛
- أضيفت مراجعة بعض المعايير الحالية إلى برامج تطوير ومراجعة المعايير الحالية؛

- قد تجري مراجعة بعض المعايير الحالية بناء على إقتراح من الجهات العاملة في الصناعة؛
- تتبع عملية مراجعة المعايير الحالية الإجراءات المتبعة في عملية تطوير المعايير.

4. 4. اعتماد المعايير المحاسبة الشرعية كبديل للمعايير المحاسبة الدولية

لأجل تحديد ضرورة التخلي عن المعايير المحاسبية الدولية من قبل المؤسسات المالية الإسلامية وإستبدالها بالمعايير المحاسبية الشرعية لا بد من توضيح العلاقة بين هذين التوجهين في إعداد المعايير وتبنيها، وإبراز أهم خصائص المعايير الشرعية المميزة، من ثم تقييم هذه المعايير من منطلق حتمية تطبيقها، وفق التالي:

4. 4. 1. العلاقة بين المعايير المحاسبية الشرعية والمعايير المحاسبية الدولية

يؤخذ بعين الإعتبار عند تطوير معايير المحاسبة الإسلامية العودة إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، وعليه يمكن النظر إلى العلاقة بين معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية من خمس زوايا مختلفة هي: (محمد ر.، 2015، الصفحات 42-41)

- معايير المحاسبة الشرعية الصادرة بسبب عدم قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على تبني معايير المحاسبة الدولية، ويرجع هذا إلى مسائل تتصل بالإلتزام بأحكام الشريعة، أو بسبب عدم شمول معايير المحاسبة الدولية للنواحي التي ينفرد بها العمل المصرفي والمالي الإسلامي، وفي هذه الحالة تطبق معايير المحاسبة الشرعية؛
- معايير المحاسبة الشرعية التي تشمل عددا من الممارسات المالية والمصرفية الإسلامية، والتي لا تشملها معايير المحاسبة الدولية، وينطبق ذلك على المعاملات المالية التي تنفرد بإنجازها المؤسسات المالية الإسلامية، وفي هذه الحالة تطبق معايير المحاسبة الشرعية على النواحي التي لم تتطرق لها معايير المحاسبة الدولية؛
- كما أن هناك معايير دولية لا تقدم المعايير الشرعية بديلا عنها لأنها تنتج أساسا عن معاملات تصنف في بنود المعاملات المحرمة، وخير مثال على ذلك/ معيار المحاسبة الدولي رقم (23) تكاليف الإقتراض، وبالتالي فإن مثل هذه العناصر لا تجد لها مكانا في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- معايير المحاسبة المالية الشرعية المشابهة وليس المطابقة لمعايير المحاسبة الدولية، والتي تتناول مجموعة مقاربة من عناصر القوائم المالية؛
- معايير المحاسبة الدولية التي يمكن أن تعتمدها المؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي لم تصدر معايير محاسبية إسلامية مماثلة، لانه ليس ثمة ما يضير في تطبيق هذه المعايير من قبل تلك المؤسسات، ويجوز للمؤسسات المالية الإسلامية التي تعتمد المعايير الشرعية السير على معايير المحاسبة الدولية.
- في دراسة أعدتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم عقد مقارنة بين معايير المحاسبة والمراجعى للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للتقارير المالية، وكان من نتائجها: : (محمد ر.، 2015، صفحة 43)
- إن إستخدام المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يتفق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.
- لكن، معايير الهيئة تتطلب متطلبات إضافية في مجال الإعتراف والقياس والإفصاح لكي يتم تلبية خصوصيات عقود المعاملات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، التي تحكم معاملات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

4. 4. 2. حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الشرعية كبديل للمعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات المالية الاسلامية

تؤدي المحاسبة المالية دورا هاما في توفير المعلومات التي يعتمد عليها مستخدمو القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وتقويم إلتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وكفاية أدائها، ولا يتسنى للمحاسبة المالية أن تقوم بهذا الدور الفعال إلا من خلال وضع معايير محاسبية تلتزم بها تلك المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ولكي تعد تلك المعايير على نحو يزيد من إتساقها ويقلل من إحتمال تعارضها لا بد من تحديد أهداف المحاسبة المالية والإتفاق على مفاهيمها. (براهمي، 2017، صفحة 241)

فالحاجة إلى معايير المحاسبة المالية والمعايير الشرعية تنبع من جملة أسباب، أهمها توفير مؤشر مرجعي مشترك للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، يساعد على سياغة ملامح السوق، وتحديد السمات المميزة لهذه الصناعة، كما أن خصوصية العمليات المصرفية والمالية الغسلامية من حيث الاساس الفكري والتطبيقي الذي يميزها عن الممارسات التقليدية، يعتبر من الاسباب الأساسية، إذ تقدم المعايير الإسلامية الأدوات اللازمة لتلبية متطلبات المعاملات المالية الإسلامية، وتساعد على توفير عرض صادق وعادل للمراكز المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، كما تقدم هذه المعايير موجبات الثقة لمستخدمي القوائم المالية في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية، وتوفر أسس التجانس في التقارير المالية التي تصدرها تلك المؤسسات بما يزيد عنصر الوضوح والشفافية في تفسير وتحليل قوائمها المالية. (محمد م.، 2008، صفحة 68)

في هذا الإطار قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة والاخلاقيات ومعايير الضبط والمعايير الشرعية المختصة بالصناعة المصرفية والمالية الإسلامية، وتحضى هذه المعايير بقبول دولي وإقليمي واسع ومطبقة حاليا في عدد من المؤسسات المالية الإسلامية في دولة البحرين والاردن ولبنان وقطر والسودان وسوريا، ويسترشد بها في دول أخرى كأستراليا وإندونيسيا وماليزيا وباكستان والسعودية وجنوب إفريقيا، وكل المعايير تصب في خانة العرض والإفصاح وتحث إدارة المؤسسة المالية الإسلامية على الشفافية والعدل في التعامل وعدم أكل أموال الناس بالباطل، ولعل إلتزام المؤسسات المالية وغير المالية بهذه المعاني والتوجيهات الإسلامية يحقق ما تطمح إليه من متطلبات وأسس وأساسيات تعامل على المستوى المحاسبي والمالي. (بلعزوز، 2015، صفحة 88)

قد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بوضع آلية للتعامل مع معايير المحاسبة الصادرة عنها والمعايير الأخرى، سواء كانت هذه المعايير دولية أو غيرها من المعايير المطبقة في بلد المؤسسة الإسلامية ممثلة فيما يلي: (صفحة 71)

- الأصل أن تطبق المؤسسات المالية الإسلامية المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في حال وجودها.
- في حالة عدم وجود معيار صادر عن الهيئة بشأن الموضوع المطلوب معالجته لا مانع من اللجوء إلى المعايير غير الصادرة عن الهيئة إذا كانت لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- في حالة التعارض بين المعايير المشار إليها في الفقرة السابقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وإضطرت المؤسسة إلى تطبيق تلك المعايير فيجب عليها الإفصاح عن ذلك مع التقيد بضوابط الشرعية.
- في حال صدور معيار عن الهيئة يغطي الحالتين المشار إليهما في الفقرة الاولى والثانية يجب الإلتزام بالمعيار الجديد الصادر عن الهيئة.

5. خاتمة:

تناولنا في هذه الورقة البحثية المعايير الشرعية الإسلامية الصادرة لضبط تعاملات المؤسسات المالية الإسلامية، وحتمية تبنيها كبديل للمعايير المحاسبية الدولية، وخلصت الدراسة إلى نتائج نوجزها فيما يلي:

- ظهورالمعايير المحاسبية الدولية هدف أساسي نحو تقليل الفروق في الممارسات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات المستخدمة لها على إختلاف مكان نشاطها ومحيط عملها؛
- إعتماد هيئة المحاسبة والمراجعة الاسلامية للتكفل بإصدار المعايير الشرعية الإسلامية بهدف تنظيم التعاملات الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية وضبط مهامها؛
- إنتشار فكرة تبني المعايير الشرعية الإسلامية في أوساط المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية على حد السواء دوليا لما لهذه المعايير من قدرة على التماشي مع أهداف هذه المؤسسات فيما يتعلق بمخرجات نظمها المحاسبية وفق ظوابط شرعية؛
- المعايير المحاسبية الدولية مرجع أساسي في بناء وتحديد الخطوط الأساسية في إعداد وبناء المعايير الشرعية الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بالمعايير التي لا تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

- أما فيما يخص أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة نجد:
- ضرورة توسيع نطاق تطبيق المعايير الشرعية لتشمل المؤسسات التابعة للقطاعات الإقتصادية والتجارية وغيرها من القطاعات الأخرى؛
- أن تقوم هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية بإيجاد سبل تعاون بينها وبين الهيئات المصدرة للمعايير المحاسبية الدولية لتوسيع نطاق عمل معاييرها وإعطائها مشروعية العمل الدولي؛
- إمكانية الإستعانة بمؤسسات مالية تقليدية ذات شهرة واسعة للعمل بالمعايير الشرعية الاسلامية وذلك من أجل تجربة وتقييم هذه المعايير من جهة والافصاح عن أهم المعايير التي تخدمها من جهة أخرى لزيادة عدد مستخدميها والمقبلين عليهامن جهة أخرى؛
- ضرورة مجارات التغيرات الدولية التي تمس التعاملات المالية للمؤسسات المصرفية من أجل تفادي الوقوع في أخطاء التعاملات المؤجلة والغير مستحدثة التي تنتضر المعالجة.

6. قائمة المراجع

1. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2017). البحرين.
2. Aprilia Beta Suand .(2019 ،08 15) .*i, Islamic Accounting in Indonesia/ A Review from Gurrent Global Situation* تم الاسترداد من . httP//eb-islam.wg.ugm.ac.id/images/pdf/ShogakuKenkyukaKiyo_77_Suandi.pdf.
3. ENSAULT BERMARD و ،HORRAE CHRISTIAN ، .(2001) .Comptabilité Financiére, 3eme edition .،FRANCE ،PARIS: Presses Universitaires de France.
4. Hazianti Abdul Halim .(2017) .Understanding and Awareness of Islamic Accounting: The Case of Malaysian Accounting Undergraduates.
5. *httP//aaoifi.com*.(بلا تاريخ) ./
6. Mohammed Yusuf Alkalib and Almustapha A. Aliyuc Ibrahim Alkalia .(2017) .*Islamic accounting reporting and economic development: Nigerian perspective* تم الاسترداد من https://doi.org/10.5267/j.ac.2017.1.005.
7. sameer el khatib ahmed و ،ahmed nizami farhan .(2016) .Accounting Standards for Islamic Financial Institutions in United Kingdom and Indonesia.
8. Shibly Abdullah .(2018) .Conventional and Islamic Perspective in Accounting: Potential for Alternative Reporting Framework, International Journal of Economics and Management Engineering.
9. trokic amela ، .(2015) .Islamic Accounting; History, Development and Prospects, EJIF – European Journal of Islamic Finance.
10. احمد لطفي امين السيد. (2004). المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات. مصر: الدار الجامعية.
11. احمد ياسين خالد. (2015). نشأة المحاسبة. *مجلة المحاسب العربي*.
12. القاضي حسين، و محمود مأمون. (2008). المحاسبة الدولية ومعاييرها. الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
13. النجدي عبد الرحمن. (2010). المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،. البحرين .
14. بن ابراهيم الحميد عبد الرحمن. (2009). نظرية المحاسبة،. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
15. بن بلغيث مداني. (2004). أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية: بالتطبيق على حالة الجزائر. الجزائر: جامعة الجزائر3.
16. جبر رائد جميل. (2017). المواءمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية،. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية*.
17. حسين حسين شحاتة. (بلا تاريخ). محاسبة المصارف الإسلامية. مكتبة التقوى.
18. حسين مطير رأفت. (2008). المحاسبة الدولية،الجامعة الإسلامية. غزة.
19. حكيم براضية، بن على بلعزوز. (2015). أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية. *مجلة مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*.
20. رجاج محمد. (2016). التوحيد في النظرية المحاسبية وأثرها على الإقتصاد الجزائري.

21. رمزي ادريس محمد. (2015). تقييم إلتزام المصارف الإسلامية العاملة في سورية بمتطلبات العرض والإفصاح في قوائمها المالية وفقا لمعيار المحاسبة الإسلامي. سوريا: جامعة دمشق.
22. ريان يوسف نعوم وآخرون. (2009). أساسيات المعرفة المحاسبية . عمان : دار اليازوري للنشر والتوزيع.
23. سيد الناغي محمود. (2002). نظرية المحاسبة و المعايير المحاسبية. مصر: المكتبة العصرية.
24. علي بودلال ، سمية مكيوي. (ديسمبر، 2011). واقع تكبيف النظام المحاسبي المالي الجزائري. جامعة سعد دحلب.
25. فوزية براهمي. (2017). نحو تطبيق المحاسبة من منظور إسلامي لتحسبن جودة التقارير المالية،. *المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية*.
26. مجد الدين باكير محمد. (جوان، 2008). *معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية "الأرضية المشتركة"* . تم الاسترداد من https://www.slideshare.net/MohammadMajdBakir/investors75june2008-aaoifivsifrsmohammadmajdbakir).
27. محمد سعيد وسيم. (2015). أثر تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في إتخاذ القرارات الإستثمارية (دراسة ميدانية). سوريا: جامعة حلب.
28. محمد صالح زويتة. (26-25 ماي، 2010). معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي الجديد في الجزائر الأهمية ومتطلبات التطبيق. *الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق*. الجزائر، جامعة سوق اهراس.
29. مظهر قنطقجي سامر. (2004). فقه المحاسبة الإسلامية. دمشق: مؤسسة الرسالة.
30. معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، . (بلا تاريخ). *إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية*.
31. يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس. (2001). المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي للمعايير المحاسبية الدولية. الأردن،: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.